

CDIP/21/INF/2
الأصل: بالانكليزية
التاريخ: 22 مارس 2018

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة الحادية والعشرون
جنيف، من 14 إلى 18 مايو 2018

ملخص دراسة الجدوى بشأن تعزيز تجميع بيانات اقتصادية عن القطاع السمعي البصري في عدد من البلدان الأفريقية

من إعداد السيدة ديردري كيفن، مستشارة إعلامية بالتعاون مع السيدة سحر علي، مستشارة إعلامية وصحافية¹

1. تتضمن هذه الوثيقة ملخصاً لدراسة الجدوى بشأن تعزيز تجميع بيانات اقتصادية عن القطاع السمعي البصري في عدد من البلدان الأفريقية، وأعدت هذه الدراسة في إطار مشروع تعزيز وتطوير القطاع السمعي البصري في بوركينا فاسو وبعض البلدان الأفريقية – المرحلة الثانية (الوثيقة CDIP/17/7).
2. وأعدت كل من السيدة ديردري كيفن والسيدة سحر علي وهما مستشارتان مستقلتان هذه الدراسة.
3. إن لجنة التنمية مدعوة إلى الإحاطة علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفق]

¹ تمثل الآراء المعرب عنها في هذه الدراسة آراء المؤلف ولا تعكس بالضرورة آراء أمانة الويبو ولا أي من الدول الأعضاء في المنظمة.

ملخص تنفيذي

- يقدم هذا التقرير نتائج دراسة الجدوى بشأن تعزيز جميع بيانات اقتصادية عن القطاع السمعي البصري في خمسة بلدان وهي: بوركينا فاصو وكوت ديفوار وكينيا والمغرب والسنغال، واستفادت هذه البلدان من مشروع لجنة التنمية التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية المعنون "تعزيز وتطوير القطاع السمعي البصري في بوركينا فاصو وبعض البلدان الأفريقية - المرحلة الثانية والوارد في الوثيقة CDIP/17/7". وقد كان الهدف من التقرير تقديم مجموعة من الخلاصات والاقتراحات بشأن الخطوات المقبلة المحتملة الكفيلة بتحسين عملية تجميع البيانات في البلدان المذكورة. وقد أعدت هذه الدراسة خبيرتان محنكتان في تجميع البيانات الاقتصادية عن القطاع السمعي البصري في أوروبا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط. وقد أجريت مجموعة من المقابلات مع بعض الخبراء الوطنيين والمستشارين الدوليين من أصحاب الخبرة في الأسواق المذكورة، من أجل تطوير فهم واضح للحالة الراهنة في البلدان الخمسة فيما يتعلق بالتوجهات الراهنة والعوائق والتحديات والفرص المحتملة. وقد تعهدت الويبو بتيسير المقابلات. وفيما يتعلق بالمشروع، قدمت الويبو قائمة بالخبراء المقترحين وجهات التنسيق.
- ومكنت المقابلات مع الخبراء من ربط الدراسة بسياقها وكشفت الدراسة في فصلها الأول عن مجموعة من العوامل التي تحد من توفر البيانات بشأن القطاع السمعي البصري. وتنتم أغلب البلدان بصعوبة النفاذ إلى البيانات الرئيسية من سبيل حجم القطاع السمعي البصري (عدد الشركات والموظفين والمهنيين العاملين فيه) وعدد الإنتاجات (سواء الأفلام أو الإنتاجات التلفزيونية). ويعزى ذلك جزئياً إلى افتقار القطاع إلى المهنية وضعف انخراط الأطراف المعنية، والحاجة إلى تشجيع الفاعلين في القطاع على تسجيل الشركات والمصنعات والانخراط في عملية تسجيل حق المؤلف. وقد بدأ مشروع لجنة التنمية فعلاً في إذكاء الوعي بدور حق المؤلف وخلق أوجه استخدام لحق المؤلف في القطاع السمعي البصري، ولمسؤوليات المنتجين والفوائد التي سيعود عليهم بها، غير أنه من الضروري زيادة الأنشطة المذكورة من أجل تحقيق نتائج ملموسة في القطاع.
- وتشمل البيانات الرئيسية المفقودة الأخرى البيانات المتعلقة بأعداد مشاهدي التلفزيون وأذواقهم والتوجهات الاستهلاكية. وقد أثر الانتقال إلى نظام البث التلفزيوني الرقمي الأرضي، بشكل إيجابي على تجميع البيانات المتعلقة بأعداد المشاهدين، في المناطق التي تغير فيها نظام البث. غير أن تجميع البيانات يبقى في أغلب الأحيان حكراً على الشركات التجارية العالمية، ولا يمكن النفاذ إلى تلك البيانات مجاناً. وتعد الدراسات عن الأذواق والتوجهات الاستهلاكية نادرة، وتتطلب توفير المؤسسات لموارد إضافية.
- ويقدم الفصل الثاني من الدراسة نظرة عامة على أنواع البيانات الضرورية لرسم خريطة أسواق الإعلام السمعي البصري، من أجل فهم الزبائن والفاعلين في القطاع، والمسائل المتعلقة بالإنتاج والتوزيع والاستهلاك. ويتعمق الفصل الثاني في دراسة أنواع البيانات المتاحة في كل بلد (استناداً إلى البحوث والمقابلات) والمؤسسات أو المنظمات أو الشركات التي تجمع تلك البيانات ومدى إمكانية النفاذ إليها، سواء مجاناً أو بمقابل مالي. ويقدم الفصل الثاني عدداً من الأمثلة عن التقارير والأبحاث والبيانات التي أعدت في بلدان مختلفة (سواء أوروبية أو أفريقية) والتي تساهم في فهم اقتصاديات القطاع السمعي البصري.
- ويتطرق الفصل الثالث إلى تفاصيل إضافية بشأن أنواع المؤسسات التي يمكنها تقديم البيانات، استناداً إلى مهام كل مؤسسة والدور الذي تؤديه في القطاع (تمويل الإنتاجات السمعية البصرية، تسجيل الشركات، تنظيم البث، وما إلى ذلك). وقد خلص الفصل إلى توفر كم هائل من البيانات عن القطاع السمعي البصري، غير أنها تكون متفرقة بين عدد من الفاعلين ومن النادر دمجها في تقرير شامل عن القطاعات السمعية البصرية.

- وقد أشار الخبراء خلال المقابلات إلى عدد من العوائق الإضافية المتعلقة في أغلبها بغياب إطار تنظيمي مناسب. وشملت الأمثلة التي ذكروها الحاجة إلى تنظيم شفافية المشغلين والشركات (هيئات البث وخدمات التلفزيون مدفوع الاشتراك وشركات توزيع وعرض الأفلام) العاملة في القطاع مما سيستجيب فيها أفضل لأوجه استهلاك المصنعات السمعية البصرية وقيمتها. كما تطرق الخبراء إلى الحاجة إلى توضيح مهام المؤسسات العاملة في القطاع السمعي البصري، كي تتمكن من تجميع عدد من البيانات عن الإنتاج السمعي البصري ومستويات الإنفاق على الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.
- وقد لفت الخبراء الانتباه إلى ضرورة زيادة التعاون والتنسيق وتقاسم الموارد، وشددوا على أهمية المسألة. وأضاف الخبراء أن مختلف الفاعلين على امتداد سلسلة القيمة في القطاع السمعي البصري، يجب أن يعملوا معا على تشجيع تطور القطاع وعلى تطوير المشاريع وتمويلها، وعلى إحداث عدد من الترتيبات التجارية المهنية، نظرا لضعف موقف المنتجين والمؤلفين وفناني الأداء عند التعامل تجاريا مع كبار الفاعلين في القطاع السمعي البصري (الموزعون وهيئات البث، وما إلى ذلك).
- وقد كشفت النظرة العامة على المؤسسات والأدوار التي تلعبها في القطاع السمعي البصري كمصادر محتملة للأخبار (مثلا ورد في الفصل الثالث)، عن حاجة تلك المؤسسات إلى العمل معا، على البحث وجمع البيانات وتوفيرها، من أجل تعزيز الشفافية.
- ويجب أيضا تطوير التعاون العابر للحدود على الصعيد الإقليمي واللغوي والأفريقي. ويمكن تحقيق وفورات الحجم، مما سيطور القطاع، غير أن ذلك سيتطلب تمويلات وإنتاجات مشتركة، بالإضافة إلى تمويل التدريب والتأهيل المهني. أما فيما يتعلق بتعزيز الشفافية، فسيسمح توسيع نطاق العمل الإقليمي بتقاسم البيانات ومواءمة نهج البحث. وقد استشهدت الدراسة في هذا السياق بمثال المرصد الإيبيري الأمريكي في أمريكا اللاتينية. وتضمنت تفاصيل موجزة عن عمل المرصد الأوروبي للمواد السمعية البصرية المتعلقة بوضع قوانين الشفافية في الأسواق الأوروبية، عندما جرى الحديث عن تجميع البيانات سواء داخليا أو من خلال الشبكات الوطنية المتخصصة في مجالات معينة.
- ويقدم الجزء الأخير من التقرير (الفصل الرابع) بعض المعلومات الهامة التي تساعد واضعي السياسات العامة على التفكير في الخطوات المقبلة التي يمكن اتخاذها لتعزيز شفافية البيانات الاقتصادية في الأسواق المعنية. وصنفت تلك الخطوات ضمن أربعة مواضيع رئيسية. ويركز الموضوع الأول على خلق بيئة تمكن من تجميع البيانات ويرتبط خاصة بالإطار التشريعي الضروري الذي يفرض على بعض الفاعلين (في القطاع السمعي البصري) إتاحة البيانات، بينما يكون بعض الفاعلين الآخرين مكلفين بتجميعها، وملزمين بنشرها. والموضوع الرئيسي الثاني هو مسألة انخراط الفاعلين في قطاع الإنتاج (المؤلفون والمخرجون والمنتجون) والذين يلعبون دورا حيويا في تطوير القطاع وينبغي أن يتحلوا بالصراحة عند تسجيل شركاتهم وتقاسم المعلومات المتعلقة بالمواد السمعية البصرية الخاصة بهم وعند التعاون وتكوين جماعات ضاغطة. والتفت التقرير، في مرحلة ثالثة إلى مسألة تحسين تجميع البيانات على الصعيد الوطني وربط ذلك بالنقاش حول تنوع المعاهد الوطنية القائمة والحاجة إلى التعاون وتقاسم المعلومات من أجل تصميم خريطة دورية لوضع السوق وتوجهاته. وتطرق هذا الجزء في الأخير إلى المنافع النابعة عن التعاون العابر للحدود بين الباحثين والمؤسسات، أو عن إحداث مرصد إقليمي محتمل (كما هو مبين أعلاه).
- وتمثل المرحلة الحالية التي تشهد الانتقال في أفريقيا إلى البث التلفزيوني الرقمي فترة هامة يمكن خلالها تحقيق تقدم وإرساء نظام مهني لتجميع البيانات. وسيحدث هذا التغيير أثرا هائلا على السوق السمعية البصرية مما

سيزيد الحاجة إلى التحريات الاقتصادية. وتعد رقمنة البث التلفزيوني فرصة لخلق بيئة أفضل تمكن من تطوير خدمات قانونية ومبتكرة وجديدة للتصدي إلى توجه البعض إلى قرصنة المواد السمعية البصرية وبرامج البث.

- ويمكن للويو، في إطار مشروع لجنة التنمية، أن تيسر، في المرحلة القادمة، إنجاز دراسة الجدوى بشأن إحداث معهد مكلف بتجميع البيانات عن القطاع السمعي البصري على الصعيدين دون الإقليمي والأفريقي. وستتطرق دراسة الجدوى إلى أوجه التقييم المعمق لعمل المنظمات المائة وترتيباتها الهيكلية والقانونية وترتيبات الحوكمة، بالإضافة إلى الموارد البشرية الدنيا والموارد المالية الأخرى الضرورية، وأنهج تجميع البيانات في مجال السينما أشرطة الفيديو التلفزيونية والقطاعات السمعية البصرية على الانترنت؛ وأنهج تطوير الشبكات، بما في ذلك تطوير شبكات على الصعيد السياسي مع منظمات، من سبيل الاتحاد الأفريقي أو الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS) أو الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا (UEMOA).
- وقد أوصى التقرير بأن تقوم الويو بالتعاون مع منظمات الإدارة الجماعية والمكاتب الوطنية لحق المؤلف بتنظيم حلقات عمل أو ندوات يمكن خلالها تعريف جميع أصحاب المصلحة المهتمين (خلال محفل وطني أو إقليمي) بمنهجيات تجميع البيانات والتحليل والعرض التي فصلها التقرير. ويمكن أن تشكل تلك المحافل نقطة الانطلاق في مسار تطوير الخبرات المنهجية في المنطقة، والتعاون وتقاسم الموارد وللتقاشات بشأن المنشورات المشتركة والتقارير والمشاريع النموذجية المحتملة، مع إمكانية إنشاء معاهد أبحاث وطنية وإقليمية تعمل على تجميع بيانات عن القطاع السمعي البصري. وسيؤدي جمع التحريات المذكورة بشأن تطورات السوق والقوانين إلى تيسير إصدار التراخيص وإدارة حقوق الملكية الفكرية بفاعلية في القطاع السمعي البصري.

[نهاية المرفق والوثيقة]